البناء النحوي للجملة المعجمية

د. مصطفى عبد المولى محمد عطية

الباحث في مجمع اللغة العربية بالقاهرة

يونيه ٢٠١٣م

البناء النحوي للجملة المعجمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فتنطلق هذه المقالة البحثية من عمل سنوات في صناعة المعجمات اللغوية والفنية، أمضاها الباحث في رحاب مجمع اللغة العربية بالقاهرة، محررًا لعشرات من مواد معجمه الكبير، ثم منسقًا لمعجم لغة الشعر العربي، ومعدًّا بالتوازي لأطروحتين بحثيتين) الماجستير والدكتوراه (في دراسة بينية) صرفية معجمية (لصحاح الجوهري، ثم لمعاجم مجمع اللغة العربية.

وقد هدفت من وراء هذا البحث إلى دراسة المعجم العربي لا بوصفه وعاءً دلاليًّا، يحوي معاني الكلمات؛ بل بوصفه نصًّا لغويًّا، تخضع أجزاؤه للأنظمة النحوية، فالنص المعجمي يتميز بنسق تركيبي خاص يميزه على النصوص الأخرى، فقد صاغ المعجميون معجماتهم بطريقة تخدم غرضها الأصلي، وهو تعريف المفردات وإزالة عُجمتها؛ فالمعجم "مرجع يشمل على مفردات لغة ما مرتبة عادة ترتيباً هجائياً ، مع تعريف كل منها وذكر معلومات عنها من صيغ ونطق واشتقاق ومعانٍ واستعمالات مختلفة"[1].

ولا يُتصوَّرُ أن ثمة نصًّا لغويًّا يمكن أن يكون خارج إطار الدراسة النحوية، فالمعجم "لا يمكن أن يستغني عن النحو ... فالمادة التي يقدمها المعجمي تكون في صور نحوية، كأن تكون

---

١ معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، مجدي وهبه ، كامل المهندس، مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٨٤، ص٢٨٥،٢٨٤.

فعلا ماضيا أو مضارعا مسندا إلى ضمير فاعل، أو مسلطا على اسم المنصوب مفعول به، وبعبارة أدق فإن المعجم يقدم المادة اللغوية في أشكال من التراكيب والتعابير"[1].

إن النص المعجمي يربط تراكيبه نوع من الإسناد أسماه النحاة "الإسناد اللفظي" يصلح فيه أن يكون المسنَد إليه اسمًا أو فعلا أو حرفًا أو جملة، تمييزًا له عن الإسناد المعنوي الذي لا يكون المسند إليه إلا اسمًا، فقولنا: زيدٌ قائم، أُسند قائم إلى زيد إسنادًا معنويًّا، ولكن إذا قلنا: حضر: فعل ماضٍ، فإن الخبر (فعل ماضٍ) أُسند إلى المبتدأ (حضر) إسنادًا لفظيًّا، وسأفصل القول في ذلك في موضعه من البحث إن شاء الله، وإذا نظرنا إلى قضية الإسناد اللفظي هذه فإننا لن نجد نصًّا لغويًّا يمثلها أكثر من المعجم، وقد اعتمد النحاة على أمثلة مصطنعة لإثباته، على حين نجد الجملة المعجمية بُنيت بناءً تامًّا عليه، وقد كان هذا دافعًا لدراسة النص المعجمي دراسة نحوية،

تمهيد: بين الجملة النحوية والجملة المعجمية

مصطلح الجملة:

ذكر أستاذنا الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف أن" سيبويه نفسه لم يستخدم مصطلح الجملة على الوجه الذي تناوله به من جاء بعده "وقال: "لم أعثر على كلمة" الجملة "في كتابه إلا مرة واحدة جاءت فيها بصيغة الجمع، ولم ترد بوصفها مصطلحا نحويًّا؛ بل وردت

(١) مجلة إنسانيات، محمد ملياني، منشور على الإنترنت على هذا الرابط
https://insaniyat.revues.org/8692

بمعناها اللغوي؛ حيث قال: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ها هنا؛ لأن هذا موضعُ جُملٍ)"[١].

وإذا بحثنا فيما قبل سيبويه، فإننا نجد الخليل بن أحمد استعمل المصطلح في معجمه" العين " استعمالا هو أقرب للاصطلاح النحوي، وجعل الجملة مقابلة للمفرد، يقول في باب " اللفيف من الذال"، تعقيبًا على قول الشاعر: عشيةَ إذ يقول بنو لؤي:
كانت في الأصل حيث جَعَلْتَ تقول صلةً أخرجتَها من حد الإضافة إلى قولِك: إذ تقول جملةً، فإذا أفردتها نونتها لالتزاقها بالكلمة التي معها كأنّها كلمة واحدة، كقولك: عَشِيَّتَئِذٍ بنو فلان يقولون كذا"[٢].
ويرى أستاذنا الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف أن "أول من استخدم مصطلح الجملة الذي شاع فيما بعد، هو المبرد"[٣]
أما مصطلح "الجملة المعجمية" فقد حددتُ دلالته في بحث سابق[٤]، فهي المدخل وتعريفه؛ فالمدخل هو الكلمة المراد تعريفها، قد يكون اسمًا أو فعلا أو حرفًا أو تركيبًا، والتعريف هو: "ملفوظ شارح لمفردة لغوية على نحو يجعلها مفهومة عند من يجهلها؛ بالاعتماد على استعمال مستخدمي اللغة لهذه الكلمة"[٥].

---

(١) بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٢١، والاقتباس من الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٨٨ م، ٣٢/١.

(٢) العين ٨/ ٢٠٥، ٢٠٥.

(٣) بناء الجملة العربية ص ٢٣.

(٤) فن تحرير المعجمات في مجمع اللغة العربية، مصطفى عبد المولى، دار الفلاح، مصر، ط١، ٢٠٠٧ م، ص ٩١.

(٥) قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة، بحث غير منشور، كلية الآداب جامعة محمد الخامس، المغرب، عبد الله عبد المالك، ص ٦٠.

نحو: "حرتَ الشيءَ ـُ حَرْتًا: دلكَه دلْكًا شديدًا"، فهذه جملة معجمية لها مكونان رئيسان، هما: المدخل: حرت الشيء يحرتُه حَرْتًا، وتعريفه: دلكه دلكًا شديدًا، وقد وصف البحث الجملة المعجمية من حيث كونها وحدة للنسيج المعجمي، إلا أن البحث المشار إليه، لم يتطرق لبنائها النحوي من حيث كونها جملة واحدة، يمكن إخضاعها لأركان الجملة النحوية، وتطبيق أحكامها عليها.

تنطلق الجملة المعجمية دائمًا من المعرَّف أو المدخل، فهو الذي يحدد نمط التعريف، فإذا كان المعرَّف اسمًا كان التعريف اسميًّا، وإذا كان فعلا كان التعريف فعليًّا.

المبحث الأول: أنماط الجملة المعجمية

تنقسم الجملة المعجمية – بحسب مدخلها – إلى قسمين:

- القسم الأول: الجملة المعجمية ذات المدخل الاسمي.
- القسم الثاني: الجملة المعجمية ذات المدخل الفعلي.

وفيما يلي تفصيل للقسمين:

القسم الأول: الجملة المعجمية ذات المدخل الاسمي:

تقوم وظيفة المعجم الأصلة على التعريف، وإذا كانت الأسماء هي غالب ألفاظ اللغة، فإن المعجمات لا تضطلع بتعريف الأسماء بصورة استقصائية تامة، فيُعتبر هذا من المحال !فليس ثمة معجم شمل صور الأسماء) المفردة – المثناة – المجموعة – المنسوبة – المصغرة.. . إلخ؛ بل يغني تعريف المفرد عن المثنى والجمع، ولا تُعرف الأسماء في صورة غير المفرد إلا إذا كان للصورة الأخرى دلالة مختلفة عن الدلالة القياسية لها، ويدخل في هذا القسم أيضًا الحروف، باعتبارها تُعامل معاملة الأسماء.

ويمكننا رصد بعض الصور داخل هذا القسم، منها:

- المدخل المفرد: وهو الغالب في المداخل، نحو: "الأبدُ: الدهرُ"[١].

- المثنى: ولا يؤتى بالمثنى إلا إذا عبر عن دلالة اصطلاحية جديدة، نحو: "الأبتران: العبد والعير[٢]"، " الأَحمرانِ اللحم والخمر[٣]."

- الجمع: "الأَماليتُ: الإِبِلُ السِّراع"[٤]، ونحو: "التعاجيب: العجائب، لا واحد لها من لفظها"[٥]، وكثير من المداخل الاسمية التي جاءت على صيغة الجمع هي للأسماء الملازمة لصيغة الجمع مما لا مفرد له، أو من أسماء الجموع.

- المدخل الوصفي: وهو الذي يكون تعريفًا لصفة، ويختلف فيه المجمع عن المعاجم القديمة؛ لأن المجمع يجعل الصفة مدخلا، فعلى سبيل المثال:

جاء في تهذيب اللغة: "ورمل بجباج: مجتمع ضخم)"[٦]، وجاء في المعجم الوسيط: "البجباج من الرمل الْمُجْتَمع الضخم[٧]"، نلاحظ الاختلاف بين المدخلين وتعريفهما بين التهذيب والمعجم الوسيط؛ فعلى حين عرض التهذيب للوصف بصورته الطبيعية وهي تبعية الموصوف، حرص المعجم الوسيط على الإتيان بالمدخل في صدارة الجملة المعجمية؛ سيرًا على منهجه في الترتيب؛ حيث ورد المدخل في

---

(١) الصحاح في (أ ب د).

(٢) تاج العروس في (ب ت ر)

(٣) لسان العرب في (ح م ر).

(٤) القاموس المحيط في (م ل ت).

(٥) الصحاح في (ع ج ب).

(٦) تهذيب اللغة ١/٥٥.

(٧) المعجم الوسيط في (ب ج ب ج).

(ب ج ج)، فكان لا بد من تقديمه، دون إخلال بكونه وصفًا، ثم أتى بالموصوف تاليًا مجرورًا ومتعلقًا مع حرف الجر بالصفة، وهذا تخلص نحوي جيد، التزمه مجمع اللغة العربية في معجماته اللغوية الثلاث (الكبير والوسيط والوجيز).

- حروف المعاني: قد يكون المدخل حرف معنًى، وذلك نحو: "إلى: حرف جرٍّ للغاية[١]".

- حروف المباني: وقد يكون أيضًا حرف مبنًى، نحو: "الْخَاء: الْحَرْف السَّادِس من حُرُوف الهجاء وَهُوَ مهموس رخو ومخرجه من وسط الْحلق[٢]".

القسم الثاني: الجملة المعجمية ذات المدخل الفعلي:

وهي الجمل التي جاء ركنها الأول فعلا، وقد تنوع المدخل الفعلي في المعجمات اللغوية على أزمنته الثلاثة، وتنوع كل زمن من حيث إسناده، ومن حيث معمولاته أيضًا، ومن ثم فلدينا صور متعددة للفعل في الجملة المعجمية، فقد يأتي ماضيًا، نحو: "**أذَجَ، بالمعجمةِ: أكثَرَ من شُرْبِ الشرابِ**"[٣]، وقد يرد مضارعًا، نحو: "والحرباء يشبح على العودِ، أي يَمْتَدُّ"[٤].

يَمْتَدُّ"[٤].

إلا أن الغالب الأعم في الجملة المعجمية ذات المدخل الفعلي أن يكون الفعل ماضيًا، وذلك راجع إلى بساطة الفعل الماضي، وإلى أنه "الأصل الذي نعتمد عليه دائماً في الدراسية البنائية التركيبية للصيغة هو دائماً الفعل الماضي؛ فهو البداية لأي صيغة من الصيغ، فعند دراسة المضارع أو الأمر أو المصدر أو اسم الفاعل أو اسم المفعول نبدأ دائماً فنقول: صياغة

---

(١) المعجم الوسيط (إلى).

(٢) المعجم الوسيط في بداية باب الحاء.

(٣) القاموس المحيط في (أ ذ ج).

(٤) الصحاح في (ش ب ح).

المصدر من الفعل الثلاثي أو الرباعي... ونقصد به الماضي، صياغة اسم المفعول من الفعل... ونقصد به الماضي... لأن عدد حروف الماضي هو الذي يشكل صيغة المضارع أو غيره من الأمر واسمي الفاعل والمفعول"((١)) وقد أحصى الباحث ما التُزم فيه الفعل المضارع مدخلا للجملة المعجمية في صحاح الجوهري، فبلغ ثلاثة عشر موضعًا فقط[٢].

فالأصل في المدخل الفعلي أن يكون ماضيًا مبنيًّا للمعلوم مُسندًا للمفرد المذكر الغائب، ما لم يكن له دلالة خاصة تحتاج إلى تغيير زمنه أو المسند إليه؛ ومما خالف هذا الأصل لخصوص الدلالة:

- ما جاء مُسندًا إلى المفردة لمؤنثة، وذلك إذا كان الفعل خاصًّا بالمؤنثة دون المذكر، نحو: "حاضتِ المرأةُ حيضًا: سالَ حيضُها"[٣].

- ما جاء مُسندًا للمثنى: إذا كان الفعل يقع من اثنين، نحو: "تَدالَحَ الرجلان الحِمْلَ بينهما تَدالُحاً أَي حملاه بينهما"[٤].
- ما جاء مُسندًا للجمع، نحو: "تناجزَ القومُ: تقاتلوا"[٥]

((١)) دراسات في الصرف ص ٢٩.

(٢) وذلك في رسالة الماجستير، بعنوان: الفعل الثلاثي ومشكلات رصده في صحاح الجوهري، رسالة غير منشورة، المكتبة المركزية لجامعة القاهرة، ص ١٢٩، أما هذه المواضع فهي: يذنِبُ - يَقُشُّ - ينقُشُ - يلمُجُ - يشْبَحُ - ينضِحُ – ينقُدُ - يشمِرُ - يقلِزُ - يمْرَغُ - يمْقَعُ - يحرِفُ – ينيكُ.....

(٣) الوسيط في (ح ي ض).

(٤) لسان العرب في (د ل ح).

(٥) المعجم الوسيط في (ن ج ز).

- ما جاء مبنيًّا للمجهول: وقد يلتزم المدخل الفعلي البناء للمجهول، نحو: "خُبِلَ الرجلُ: اضطربَ عقله"[١].

أدوات التعريف:

تأتي الجملة المعجمية متصلة في الغالب، بلا فاصل بين ركنيها، إلا أن المعجميين يعمدون أحيانًا إلى استعمال أداة تعريف تربط بين المدخل وتعريفه، وقد تنوعت هذه الأدوات في المعجمات العربية، فمنها:

- استعمال "أيْ" التفسيرية، نحو: "والحرباء يشبح على العودِ، أي يَمْتَدُّ"[٢].
- استعمال لفظ" إذا" بين ركني الجملة المعجمية ذات المدخل الفعلي، نحو: "تقول حَلأْتُ الجلد، إذا قشرته[٣]".
- استعمال الفعل" يعني" أو أحد فروعه، نحو: خَظا بَظا وكَظا بغير همز يعني اكْتَنَز"[٤]، ونحو: "أجأته إلى كذا بمعنى ألجأته واضطررته إليه"[٥].
- استعمال ضمير المدخل الاسمي، نحو: "نَوْءُ النجْمِ هُوَ أَوَّل سُقوطٍ يُدْرِكُه بالغَداةِ"[٦].

---

(١) إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، محمد بن علان الصديقي، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

(٢) الصحاح في (ش ب ح).

(٣) الصحاح في (ح ل أ)

(٤) لسان العرب في (خ ظ و).

(٥) الصحاح في (ج ي أ).

(٦) تاج العروس في (ن و أ).

- استعمال النقطتين الرأسيتين، وهي الأداة التي اعتمدها مجمع اللغة العربية في معاجمه اللغوية والفنية، ومن أمثلتها: "التَّجْبارُ : الكِبْرُ والعَظَمةُ والجَلالةُ"[١].

جملة الاستشهاد:

إذا كان ما ساقه المعجمي من تعريف مألوفًا وليس غريبًا، فإنه في الغالب لا يحتاج إلى سَوقِ شواهد من كلام العرب، ولكنه قد يُعقب الجملة المعجمية بجملة استشهاد تعليمية، تُرشد القارئ لصحيح استعمال المدخل الذي عرفه، وذلك المعرَّف في سياق استعمالي قياسي، من تأليف صاحب المعجم؛ لأن المدخل ليس غريبًا كما ذكرتُ.

تأتي هذه الجملة في الغالب معمولا لفعل القول المسند إلى المفرد المذكر المخاطب، نحو: "والدِّفْءُ أيضاً: السخونَةُ، تقول منه دَفِئَ الرجُلُ دَفاءَةً[٢]."

وربما يُذيِّل هذه الجملة بأخرى معمول لمقول القول المسبوق بالنهي، صونًا للمتلقي عن الوقوع في استعمال خطأ، وذلك نحو: "الخطأ: نقيض الصواب.. . تقول منه: أخطأت، وتخطَّأت، بمعنى واحد. ولا تقل: أخطيت[٣]"

الجملة المعجمية في معاجم مجمع اللغة العربية

ثمة فروق كثيرة بين المعجمات القديمة ومعجمات مجمع اللغة العربية، تعرض الباحث لبعضها في بحث سابق، وما يعنينا هنا ما طرأ على الجملة المعجمية من تغييرات، لم تمس جوهرها بل طالت شكلها وصياغتها فحسب، ومن أبرزه هذه التغييرات:

- تمييز المدخل أو المعرَّف بمنحه صدارة الجملة المعجمية، فهو متقدم على التعريف، ومن أمثلة ما جاء فيه المدخل متأخرًا على التعريف في المعاجم القديمة، وجرى تعديله في معجمات مجمع اللغة العربية، وذلك نحو ما ورد في التاج: "يُقَال: نَاقَةٌ فَتْخَاءُ الأَخْلافِ إِذا

---

(١) الكبير في (ج ب ر).

(٢) الصحاح في (د ف أ).

(٣) الصحاح في (خ ط أ).

ارْتَفَعَتْ أَخْلاَفُهَا قِبَلَ بَطْنِهَا[1]"، فقد تقدم المدخل إلى صدارة الجملة المعجمية في الوسيط فورد: "الفتخاء: النَّاقة وَنَحْوهَا ترْتَفع أخلافها قبل بَطنهَا[2]".

• فصل الجمل المعجمية واستخلاصها من شوائب المعطوفات على المدخل، وبلورتها في ركنين أساسين، مدخل واحد، وتعريف محدّد لهذا المدخل؛ فإذا كان في الجملة مدخلان وتعريف واحد، عُدلت إلى جملتين منفصلتين ذات مدخلين وتعريفين، وذلك نحو ما ورد في اللسان: "اخْتَرجَه واسْتَخْرَجَه: طَلَبَ إِليه أَو مِنْه أَن يَخْرُجَ[3]"، فقد جرى فصلهما، فوردا في الوسيط جملتين مستقلتين: الأولى: "اخترجَ فلانًا: طلب منه أن يخرج."، والثانية: "استخرجه: طلب إِلَيْهِ أن يخرج"[4].

• إذا كانت المدخل في المعجمات القديمة فعليًّا مُسندًا لضمير، يستبدل بالضمير اسمٌ ظاهر في الغالب، وذلك نحو ما ورد في اللسان: "جَبَخَ جَبْخاً تكبر[5]"، فقد أُسنِد الفعل في المعجم الكبير إلى الظاهر بدلا من الضمير المستتر، فجاء: "جَبَخَ فلانٌ جَبْخاً تكبر[6]"، ومن ذلك أيضًا ما ورد في اللسان من إسناد الفعل إلى واو الجماعة في قوله: "تأَثَّفوا على الأَمر تَعاوَنُوا[7]"، فاستبدل بها اسم ظاهر، فجاء في الوسيط: "تأثف القوم على الأمر: تعاونوا[8]".

• استبدال معمولات المدخل الفعلي الظاهرة بالمضمرة، وذلك نحو ما ورد في اللسان: "اخْتَرجَه واسْتَخْرَجَه: طَلَبَ إِليه أَو مِنْه أَن يَخْرُجَ[9]"، فقد جرى استبدال المعمول الظاهر بالضمير في المعجم الوسيط

---

(١) لسان العرب في (ف ت خ).

(٢) المعجم الوسيط في (ف ت خ).

(٣) لسان العرب في (خ ر ج).

(٤) المعجم الوسيط في (خ ر ج).

(٥) لسان العرب في (ج ب خ).

(٦) المعجم الكبير في (ج ب خ).

(٧) لسان العرب في (أ ث ف).

(٨) المعجم الوسيط في (أ ث ف).

(٩) لسان العرب في (خ ر ج)،

فورد: "اخترجَ فلانًا: طلب منه أن يخرج[١]."

- إسناد المدخل الفعلي إلى المفرد الغائب في ركني الجملة المعجمية، وذلك نحو ما جاء في الصحاح: "تقول حَلأْتُ الجلد، إذا قشرته[٢]"، فأستُبدل بضمير المتكلم ضمير الغائب في في المدخل وتعريفه، فجاء في الوسيط: "حلأ الجلدَ: قشرَه[٣]"
- إلزام المدخل الفعلي وتعريفه صيغة المضي، فقد أورد الزبيدي" والتَّحَبُّبُ: التَّوَدُّدُ.. . وهو يَتَحَبَّبُ إلى النَّاسِ[٤]"، فعُدِّل المدخل في الكبير إلى الماضي هكذا: "تَحَبَّب فلانٌ إلى فلانٍ : تَوَدَّدَ.[٥]"
- تكملة ركن التعريف إن كان ناقصًا في المعجمات القديمة، مثال ذلك: قد يُعرف المعجميون المدخل بقولهم: "معروف"، نحو ما ورد في التاج: "اللَّؤْلُؤُ معروفٌ[٦]".

فقد جرى تعديل الركن الثاني الجملة المعجمية، ليصير الكلام مفيدًا، فجاء في الوسيط: "اللؤلؤ: الدُّرُّ[٧]."

- إعادة صياغة أكثر الجمل المعجمية معمول القول، لتصير جملا مستقلة بنفسها، ولكن تُليتْ هذه الجمل بجمل استشهاد معمول للقول، وذلك حفاظًا على أمانة النقل عن القُدامى، وسيرًا على المنهج المجمعي في أن يكون المدخل أو المعرَّف متصدرًا للجملة المعجمية.

والمثال الآتي يوضح ذلك:

---

(١) المعجم الوسيط في (خ ر ج).

(٢) الصحاح في (ح ل أ).

(٣) المعجم الوسيط في (ح ل أ).

(٤) تاج العروس في (ح ب ب).

(٥) المعجم الكبير في (ح ب ب).

(٦) تاج العروس في (ل أ ل أ).

(٧) المعجم الوسيط في (ل أ ل أ).

ورد في التاج: "يُقالُ: ظَلوا يَحْبِقُونَ على فُلان: إذا سَبُّوه وجَهِلُوا عَلَيْهِ[1]"، فجرى فصل هذا الجملة لتكون مستقلة في المعجم الكبير على هذا النحو: "حَبَقَ عليه حَبْقًا: سَبَّه وجَهِلَ عليه. يقال : ظَلُّوا يَحْبِقُونَ على فلانٍ[2]".

- ما جاء من المداخل مصدرًا أو مشتقًّا جرى ردُّه إلى الفعل، ليصير المدخل فعليًّا، فقد جاء في الصحاح: "الدَّماثةُ سُهولُة الخُلُق[3]"، فجرى رد المصدر إلى فعله في المعجم الوسيط، لتصير الجملة ذات مدخل فعلي" دمث الرجل دماثة ودموثة: سهل خلقه[4]".
- الفصل بين الجمل ذات المدخل الفعلي وبين الجمل ذات المدخل الاسمي، وتقديم الأولى على الثانية، مع ترتيب داخل كل قسم، وتُعدُّ هذه أبرز ميزات معجمات المجمع على المعجمات القديمة.
- استقلال الجملة المعجمية، وعدم ارتباطها بشيء قبلها، خلافًا لما عند القُدامى؛ فكثيرًا ما يجعلونها مقولا لقول سابق عليها، مذكور أو مُقدّرٍ، وذلك رغبة من المعجميين في الإشعار بحيوية ما ينقلون عن العرب من مداخل وتعريفات أو ليبدو المعجم تعليميًّا يُقوِّم ألسنة الناس ويُعلمهم ما يصح قوله، فتأتي الجملة مقولا لفعل القول المسند للمفرد المخاطب، نحو: "تقول حَلأْتُ الجلد، إذا قشرته[5]" ونحو: "تقول: خَطَّأْتُه تخطئة وتخطيئاً، إذا قلت له: أخطأت[6]."

وربما يستترُ القولُ في نحو: "وسمعتُ لفُلان أحّةً وأحاحاً وأحيحاً، إذا رأيتَه يتوجع من غيظ أو حزن[7] "وقد يأتي فعل القولُ مبنيًّا للمجهول، نحو: "يُقال: سمعت أجةَ القوم، يعني حفيف مشيهم أو اختلاط كلامهم[8]."

---

(١) تاج العروس في (ح ب ق).

(٢) المعجم الكبير في (ح ب ق).

(٣) الصحاح في (د م ث).

(٤) المعجم الوسيط في (د م ث).

(٥) الصحاح في (ح ل أ).

(٦) لسان العرب في (خ ط أ).

(٧) جمهرة اللغة ١/٥٤.

(٨) جمهرة اللغة ١/٥٤.

المبحث الثاني: التحليل النحوي للجملة المعجمية

إن المدخل وتعريفه يكونان معًا جملة نحوية، لها قواعدها التي تحكمها، فإذا كان المدخل اسميًّا – نحو ما ورد في الصحاح: "الأَبد: الدهرُ" – فإن الجملة المعجمية ليست سوى جملة اسمية بسيطة، لها ركنان واضحان (المبتدأ: الأبد، والخبر: الدهر)، فكيف إذا كان المدخل حرفًا أو فعلا، هل خرجت الجملة عن كونها اسمية؟ فإن الجملة النحوية إذا تصدرها فعل فهي فعلية، فهل يمكننا أن نطلق على الجملة المعجمية ذات المدخل الفعلي" جملة فعلية"؟

من خلال استقراء لنماذج كثيرة من الجمل المعجمية عند القُدامى والمحدثين، يمكنني أن أقسم العلاقة بين ركني الجملة المعجمية إلى نوعين:

النوع الأول – العلاقة الشرطية:

يكثر هذا النوع في المعجمات القديمة، بينما يقل وربما يندر في المعجمات الحديثة، ويقوم على جعل التعريف شرطًا والمدخل جوابًا له، ويُربط بينهما بأداة الشرط "إذا"، وذلك نحو: "وأَبْطَؤُوا: إذا كانَتْ دَوابُّهُمْ بِطَاءً"[1] فالتقدير هنا: إذا كانت دوابهم بطاءً تقول أبطؤوا، ويلاحظ في هذا التقدير أن ثمة قولا محذوفًا، يظهر أحيانًا، نحو: "تقول حلأتُ الجلد، إذا قشرتَه"[2]، والأصل: إذا قشرتَ الجلدَ تقول: حلأتُه.

---

(١) القاموس المحيط في (ب ط أ).

(٢) الصحاح في (ح ل أ).

ومن أمثلة العلاقة الشرطية بين المدخل الاسمي وتعريفه: "هي طِلْبُه وطِلْبَتُه: إذا كان يَهْواها"[1]، والتقدير: إذا كان يهوها فهي طلبته، أو: إذا كان يهواها تقول هي طِلبته، على تقدير فعل القول.

النوع الثاني – العلاقة الإسنادية:

إن الجملة المعجمية ذات ركنين هما المدخل والتعريف، ومن ثم فإن الجمل المعجمية إذا لم تكن شرطية، فهي جملة اسمية حتى إذا كان المدخل فعلا أو حرفًا، ولهذا سند من كلام النحاة؛ حيث فرقوا بين الإسناد المعنوي والإسناد اللفظي؛ فالأول خاص بالأسماء وحدها، والثاني "يشترك فيه الاسم والفعل والحرف والجملة"[2]، قال ابن مالك: "إن كان [أي: الأسناد] باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو: زيد معرب. ولفعل نحو: قام مبنى على الفتح. ولحرف نحو: في حرف جر. ولجملة نحو: لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة"[3].

ويرى ناظر الجيش أن "الإسناد اللفظي مختص بالأسماء، كاختصاص المعنوي بها، وذلك أنّا إذا قلنا: قام مبني على الفتح، ومن حرف جر، كان قام ومن، في هذين التركيبين، مبتدأين، والمبتدأ لا يكون غير اسم، فلم يسند إلى الفعل وهو باق على الفعلية، ولا إلى الحرف وهو باق على الحرفية؛ بل صير كل منهما اسما، وأسند إليه"[4].

---

(١) القاموس المحيط في (ط ل ب).

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ٦٩٥/٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م، ٩/١.

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ، ١٥٢/١.

هذا "وحكم الإسناد اللفظي أن يكون للمسند إليه ما يستحقه من إعراب وبناء لو أسند إلى معناه فتقول: زيد ثلاثي فتعربه كما يعرب: زيد قائم، واضرب فعل أمر، فتتركه مبنيّا كحاله إذا أمرت المخاطب به، فقلت: اضرب، ومن حرف جر كحاله إذا قلت: عجبت من زيد"(١).

ومن خلال ما سبق من نُقُولٍ عن النحاة، فإن بإمكاننا أن نعدَّ الجملة المعجمية غير الشرطية جملة اسمية، سواءٌ أكان المدخلُ اسمًا، نحو: "الأبدُ: الدهرُ"(٢)، أو فعلا نحو: "خَبَجَهُ بالعصا: ضربه بها"(٣)، أو حرفًا، نحو: "لَعَلَّ: حرف من نواسخ الِابْتِدَاء"(٤).

التطابق بين ركني الجملة المعجمية:

إذا كان المدخل اسميًّا فإن المدخل والتعريف يتطابقان من حيث العددُ؛ فإذا كان المدخل مفردًا كان التعريف مفردًا، نحو: "الغَرَضُ: الهدف الذي يرمى فيه"(٥) وإن كان المدخل مثنًى كان التعرف مثنًى، أو اسمين متعاطفين، نحو، " الأَبْيَضَانِ: اللبن والماء"(٦) وإن كان جمعًا أو اسم جنس جمعي أو اسم جمع كان التعريف مناسبًا للمدخل، نحو: "القَوْمُ: الرجال دون النساء"(٧).

أما الجملة المعجمية ذات المدخل الفعلي، فإنها لا تتطابق – حسب اطلاعي – إلا في زمن الفعل: قد يختلف زمنا الفعلين، الذي يكون في زمن الماضي المبني للمعلوم المسند للمفرد المذكر الغائب، وإذا جاء المدخل في زمن المضارع – وهذا قليل – كان التعريف أيضًا مضارعًا، نحو: "لا أَبْرَحُ أَفعل ذاك أَي لا أَزال"(٨).

---

(١) السابق ٤٥٥٥/٩.

(٢) الصحاح في (أ ب د).

(٣) الصحاح في (خ ب ج).

(٤) الوسيط في (لعلَّ).

(٥) الصحاح في (غ ر ض).

(٦) الصاح في (ب ي ض).

(٧) الصحاح في (ق و م).

(٨) لسان العرب في (ب ر ح).

وقد رصدت أوجهًا كثيرةً للخلاف بين ركني الجملة ذات المدخل الفعلي، منها:

- الفاعل ونائبه: يكون الفاعل (أو نائبه) في فعل التعريف مطابقًا له في فعل المدخل (في الغالب)، أو اسمًا مضافًا لضميره، فمما جاء الفاعل فيه مطابقًا: "**أَجْبَلَ المكانُ: صارَ جَبَلاً**"(١)، فالضمير في فعل التعريف (صار) ضمير عائدٌ على الفاعل في فعل المدخل (المكان)، ومما جاء مُضافًا للضمير: "**جُبِلَ فلانٌ جَبْلاً: عَظُمَ خَلْقُه**"(٢)، فالفاعل في فعل التعريف (خلقُه) مضاف لضمير عائدٍ على الفاعل في فعل المدخل (فلان).

ومما ورد مخالفًا لذلك: "انجذبَ **السَّيْرُ بالقَوْمِ : سارُوا سيْراً بَعيداً**"(٣).

- التعدي واللزوم قد يتطابق فعلا المدخل والتعريف من حيث التعدي واللزوم،

فيردان لازمين، نحو: "جنح، أي مال"(٤)، وقد يردان متعديين، نحو: "جَاوَبَ فلانًا : حاوَرَه"(٥) ومما جاء غير متطابق:

- لزوم فعل المدخل وتعدي فعل التعريف، نحو: "جَشِعَ فلانٌ ـَ جَشَعًا: أَخَذَ نَصِيبَه وطَمِعَ فى نَصيبِ غَيْرِه"(٦).

- تعدي فعل المدخل بنفسه، وتعدي فعل التعريف بالحرف: "تجاشَعَ القَوْمُ الشَّىءَ: تَزَاحمُوا عليه وتناهَبُوهُ"(٧).

---

(١) الكبير في (ج ب ل).

(٢) الكبير في (ج ب ل).

(٣) المعجم الكبير في (ج ذ ب).

(٤) الصحاح في (ج ن ح).

(٥) المعجم الكبير في (ج و ب).

(٦) المعجم الكبير في (ج ش ع)

(٧) المعجم الكبير في (ج ش ع).

– تعدي فعل المدخل ولزوم فعل التعريف، نحو: "جذبت النّاقةُ أو الأَتَانُ لَبَنَها من ضَرْعِها جِذَابًا: امْتدّ حَمْلُها إلى أَحَدَ عَشَرَ شَهْراً"(١).

– تعدي فعل المدخل بنفسه وتعدي فعل التعريف بنفسه وبحرف الجر، نحو: "جَهَّزَ فلانٌ فلانًا : هَيَّأَ له جَهازَ سَفَرِه"(٢).

– تعدي فعل المدخل بحرف الجر وتعدي فعل التعريف بنفسه، نحو: "جَوَّبَ على فُلانٍ بتُرْسٍ : وَقاهُ بِه"(٣).

– التجرد والزيادة: ليس شرطًا أن يتطابق الفعلان في التجرد والزيادة؛ فقد يرد فعل المدخل مجردًا، وفعل التعريف مزيدًا، نحو: "بدَع الرَّكِيّة اسْتَنْبَطَها وأَحدَثها"(٤)، وقد يرد فعل المدخل مزيدًا وفعل التعريف مجردًا، نحو: "اسْتَحْسَبَتِ الغَنَمُ من البَقْلِ: أَكَلَتْ ماشاءتْ"(٥).

– البناء للمعلوم والمجهول: قد يختلف الفعلان، فيأتي المدخل للمجهول والتعريف مبنيّ للمعلوم، نحو: "زُكِمَ فلانٌ: أصابَه الزُّكامُ"(٦).

– التعريف بالاسم، قد يأتي تعريف المدخل الفعل باسم، وذلك نحو: "ليسَ: كلمة دَالَّة على نفي الْحَال"(٧).

ومما مضى من صور التباين بين المدخل الفعلي وتعريفه، يتضح أن المعجميين كان هدفهم إيراد المعنى بأي صورة ممكنة، فتساهلوا في تماسك الجملة المعجمية وتطابق ركنيها، معتمدين على التركيب، الذي يقرب التعريف إلى المعرَّف.

الرابط بين ركني الجملة المعجمية:

يربط ركني الجملة ضمير عائد أو أكثر، يعود على المدخل أو بعضه، ومما يرجع إليه الضمير:

---

(١) المعجم الكبير في (ج ذ ب).

(٢) المعجم الكبير في (ج هـ ز).

(٣) المعجم الكبير في (ج و ب).

(٤) لسان العرب في (ب د ع).

(٥) المعجم الكبير في (ح س ب).

(٦) المعجم الوسيط في (ز ك م).

(٧) المعجم الوسيط في (ل ي س).

- بعض المبتدأ (المدخل)، نحو: "وجَبَى البِئْرِ : شَفَتُها"[١]، فقد عاد ضمير الجر (المضاف إليه) في التعريف على مثيله في المدخل (البئر).
- الفاعل، نحو: "جَرَسَ الطّائرُ: صَوّتَ"[٢]، عاد ضمير الفاعل المستتر في "صوّت" على الفاعل في فعل المدخل "الطائر".
- الفاعل والمفعول به، نحو: "جَوَّزَ الدّاراهمَ ونحوَها: قَبِلَها على ما فيها ولم يَرُدَّها"[٣]، فقد عاد ضمير الفاعل المستتر في "قبلها" على الفاعل (الضمير المستتر) في "جوّزَ"، وعاد ضمير المفعول به في "قبلها" على المفعول به في المدخل (الدراهم)، وكذا عاد ضميرا الفاعل والمفعول به في "لم يردّها" على نظيريهما في فعل المدخل.

عوارض التركيب في الجملة المعجمية:

يقول أستاذنا الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: "إن القول بتقديم أحد العناصر في الجملة المنطوقة أو تأخيره أو حذفه يعتمد على فكرة البنية الأساسية للجملة، فلا يمكن الحكم على عنصر ما في الجملة بأنه مقدم من تأخير، أو مؤخر من تقديم، إلا إذا كانت بنية الجملة الأساسية تحكم بوضع هذا العنصر أو ذاك في موضع معين أو رتبة محددة"[٤]

وإذا نظرنا إلى الجملة المعجمية وجدنا بنيتها الأساسية كبنية الجملة الاسمية، فالأصل فيها المبتدأ والخبر، فالمدخل مبتدأ وتعريفه خبره، وكما تعرض للجملة الأسمية عوارض كالحذف والتقديم والتأخير، فإن الجملة المعجمية تعرض لها مثل تلك العوارض، غير أن ما يعرض للجملة المعجمية هو على سبيل الجواز دائمًا، وليس ثمة ما يوجب شيئًا من هذه العوارض، بخلاف الجملة النحوية، التي قد يجب فيها الحذف أو التقديم والتأخير.

ومن خلال مطالعة كثير من نماذج الجملة المعجمية في المعجمات القديمة والحديثة، تبين أنه لا يعرض لجزأيها (المدخل وتعريفه) – واللذان هما المبتدأ والخبر من وجهة نظر الباحث — إلا

---

(١) المعجم الكبير في (ج ب ي).

(٢) المعجم الكبير في (ج ر س).

(٣) المعجم الكبير في (ج و ز).

(٤) بناء االجملة العربية، ص ٢٤٢

عارض الحذف، وقد أقرّ النحاة قاعدة "حذف ما يُعلم جائز"، وصاغ ابن مالك ما توافقوا عليه في قوله:

وحذف ما يُعلمُ جائزٌ كما تقولُ: زيدٌ، بعد: من عندكما

وفي جواب: "كيف زيد" قل: دنف.. . فزيد استُغني عنه إذ عرف[١]

فالحذف من أهم عوارض التركيب في الجملة، لا يكاد يخلو منه نص، حتى عدّ ابن جني الحذف ملمحًا من ملامح شجاعة العربية[٢].

ويعرض الحذف في الجملة النحوية للمبتدأ والخبر وربما حُذف الضمير العائد من بعض الخبر على المبتدأ، فمن حذف المبتدأ قولنا: زيدٌ، في إجابة سؤال: من هذا؟ والتقدير: هذا زيدٌ، ومن حذف الخبر قولنا: لولا زيدٌ لكان كذا وكذا، والتقدير: لولا زيدٌ كائنٌ .. ومن حذف الضمير العائد قولهم: السمنُ منوانٌ بدرهم، والتقدير: منوانٌ منه[٣].

وإذا كان قد تبين لنا أن الجملة المعجمية هي جملة اسمية، فإنها عُرْضةٌ لوقوع الحذف، غير أن الحذف فيها لا يكون واجبًا كما قد يقع في الجملة النحوية؛ بل هو من الحذف الجائز دائمًا، بغرض اختصار الجملة، لا سيما إذا تكرر التعريف، وإذا كان المحذوف معلومًا.

حذف المبتدأ:

المبتدأ في الجملة المعجمية –كما مر – هو المدخل، فالأصل هو أن يُذكر المدخل وتعريفه، جملةً تامةً، ولكن ورد حذفه أو حذف شيء منه عند القدامى والمحدثين، ومسوِّغ الحذف في الجملة المعجمية هو قرينة ذكره في المادة المعجمية قبلها موضع حذفه، وذلك نحو: "والأُسْرَةُ، بالضم: الدِّرْعُ الحَصينَةُ، و. من الرَّجُلِ: الرَّهْطُ الأَدْنَوْنَ"[٤]، والتقدير: وهي من الرجلِ، عائدًا

---

(١) متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلق عليه: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٦م، ص ٩.

(٢) الخاصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ٣٦٢/٢.

(٣) يُنظر على سبيل المثال: الأصول في النحو لأبي بكر بن السرّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ٦٧/١_٦٩.

(٤) القاموس المحيط في (أ س ر).

على الأُسرة، ومن حذف بعض المبتدأ في المدخل الفعلي: "واسْتَأْوَرَ: فَزِعَ، و. الإِبِلُ: نَفَرَتْ في السَّهْلِ"[١]، والتقدير: واستأورت الإبل ..

وقد نحا مجمع اللغة العربية نحو الفيروزآبادي في الاختصار بحذف المدخل والاكتفاء بالواو متلوة بشرطة، وذلك إذا تعددت المعاني للمدخل الواحد، فيُحذف المبتدأ كله، نحو:

"*الحَرْجَلَةُ:الجماعَةُ من الخَيْلِ. **وـ : الجماعَةُ مِنَ النّاسِ** "[٢]. والتقدير: وهي الجماعة من الناس.

ومن ذلك أيضًا في المعجم الكبير: "أَجْبرَ فُلانًا على الأَمْرِ : قَهَرَهُ وأَكْرهَه عليه باسْتِعْلاءٍ وتَعَظُّم. **و. فُلانًا : نَسَبه إلى مَذْهَبِ الجَبْرِيَّةِ ، القائِلينَ بالجَبْرِ**"[٣] والتقدير: وأجبر فلانًا ...

- حذف الخبر:

قد يعرض حذف الخبر في الجملة المعجمية، لقرينة ذكره في موضع سابق أو تالٍ لموضع حذفه، وقد تداركت معاجم مجمع اللغة العربية هذه الظاهرة، وسوف أوضح ذلك بالأمثلة الآتية:

ورد في الصحاح: "تاح له الشيء، وأتيح له الشيءُ، أي قُدر له"[٤]، فثمة مدخلان لهما تعريف واحد، وقد أورد المعجم الوسيط الجملتين مستقلتين تامتين بلا حذف، وفُصل بين "تاح" و"أتاح"، فجاء كل منهما مدخلا مستقلا في جملتين[٥].

وربما حذف القُدامى الخبر دون قرينة، فتكون الجملة المعجمية مختلة ناقصة، ومن ذلك في العين: "وسَفَحَتِ العَيْنُ دَمْعَها تَسْفَحُ سَفْحاً. وسَفَحَ الدَّمْعُ يَسفَحُ سَفْحاً وسُفُوحاً وسَفَحاناً "[٦]وفي الصحاح:"جَرَحَهُ جَرْحاً، والاسم الجُرْحُ بالضم"[١]، دون أن يذكر التعريف (الخبر).

---

(١) القاموس المحيط في (أ و ر).

(٢) المعجم الكبير في (ح ر ج ل).

(٣) المعجم الكبير في (ج ب ر).

(٤) الصحاح في (ت ي ح).

(٥) المعجم الوسيط في (ت ي ح).

(٦) العين ٣/ ١٤٧.

(١) الصحاح في (ج ر ح).

خاتمة

تناول البحث النص المعجمي من زاوية جديدة، وهي دراسته من حيث كونه نصًّا لغويًّا، مكونًا من جمل، أطلق عليها الباحث "الجملة المعجمية"، التي تتألف من المدخل اللغوي وتعريفه، وتبين أن للجملة المعجمية هذه أنماطًا كثيرة، تحتاج إلى دراسة تطبيقية مستفيضة على المعجمات القديمة والحديثة.

وقد استنتج الباحث بعض النتائج من أهمها:

- أن المعجم العربي له طبيعة خاصة في بناء تراكيبه، ترجع إلى هدفه وهو تعريف المفردات، ومن ثم تعددت أنماط جُمَلِه، وخرجت على المألوف في الجملة المعجمية.
- أن مجمع اللغة العربية في معجماته اللغوية الثلاثة (الكبير والوسيط والوجيز) استفاد من تجربة القُدامى في بناء الجملة المعجمية وطوّرها، وتلافى كثيرًا من مثالبها.
- أن المعجم العربي صالح للدراسة النحوية، حيث تخضع الجملة المعجمية لأساسيات بناء الجملة النحوية.

وفي النهاية يُوصي الباحث بأن تتم دراسة البناء النحوي للجملة المعجمية في المعاجم العربية كلٍّ على حدة، لما في ذلك من أهمية كبيرة لرصد أثر النحو في بناء المعجم العربي، وأيضًا لإضافة رافد جديد للنصوص اللغوية، يُثري الدرس النحوي.

راجيًا من الله تعالى أن أكون قد وُفِّقتُ إلى ما رُمتُ، فهو الهادي إلى سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين.

ثَبَتُ المصادر

- إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، محمد بن علان الصديقي، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو لأبي بكر بن السرّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.
- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣.
- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الزبيدي، مجموعة محققين، وزارة الإعلام بالكويت.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، الدار المصرية، القاهرة، ١٩٦٤م.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: د. محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م،
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤.
- دراسات في الصرف
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٨٧م..
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت.
- الفعل الثلاثي ومشكلات رصده في صحاح الجوهري، مصطفى عبد المولى محمد عطية، رسالة ماجستير غير منشورة، المكتبة المركزية لجامعة القاهرة.
- فن تحرير المعجمات في مجمع اللغة العربية، مصطفى عبد المولى، دار الفلاح، مصر، ط١، ٢٠٠٧ م.
- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥م.
- قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة، بحث غير منشور، كلية الآداب جامعة محمد الخامس، المغرب، عبد الله عبد المالك.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤.
- لسان العرب، جمال الدين محمد بن منظور الأنصاري، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلق عليه: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٦م.
- المعجم الكبير – حرف الجيم، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.
- المعجم الكبير – حرف الحاء، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.
- المعجم الكبير – حرف الخاء، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م،
- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، مجدي وهبه ، كامل المهندس، مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٨٤.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار الشروق، ط٤، ٢٠٠٤م.